نبذة عن الإقتصاد المصري

واجه الاقتصاد المصري تحديات بالغة خلال الأعوام الماضية تزامناً مع مرحلة التحول السياسي وما صاحبه من صعوبات على الجانبين الإجتماعي والأمني تأثر به كل بيت في مصر ، إلا أن مصر أمامها مستقبل واعد بدأ بإتمام الاستحقاقات الدستورية على الصعيد السياسي بصدور دستور جديد للبلاد في شهر يناير ٢٠١٤ ثم الانتخابات الرئاسية في شهر مايو من نفس العام، فضلاً عن تحسن الأحوال الأمنية والإستقرار النسبى فى الشارع المصري. كما أن بناء الثقة في الاقتصاد مجدداً يحتاج بجانب كل ذلك تحقيق سلام اجتماعي مدعوم بسياسات اقتصادية تحقق معدلات نمو اقتصادي تكفى لتشغيل الداخلين الجدد لسوق العمل وتدعم توزيع أفضل للدخول والموارد المتاحة على مختلف فئات المجتمع، خاصة الفقراء والفئات الأولى بالرعاية وأصحاب الدخول الأدنى من أبناء الطبقة المتوسطة.

و بناءاً عليه قامت الحكومة المصرية بوضع برنامج إصلاح إقتصادى متوازن وفقاً لرؤية وبرنامج زمنى محدد لتدعيم مكانة مصر فى الإقتصاد العالمى وعودتها إلى خريطة الإستثمار الدولية. وقد بدأ هذا البرنامج بعدد من الإصلاحات الهيكلية والمالية تم تنفيذها منذ مطلع العام المالى الجارى، تلاها دعوة مؤسسات التقييم والتصنيف الإئتمانى الدولية لرصد مدى التحسن فى مؤشرات الأداء الإقتصادى بهدف رفع التصنيف الإئتمانى لمصر، ثم دعوة صندوق النقد الدولى لإجراء مشاورات مع مصر لطمأنة العالم بمدى سلامة توجهات وسياسات الحكومة المصرية وأداء الإقتصاد المصرى.

٢,١ نظرة علي التاريخ الحديث للاقتصاد المصري :

مر الاقتصاد المصري بعدة مراحل منذ عام ١٩٥٢، يمكن إيجازها فيما يلي :

فترة ١٩٥٢ـ ١٩٦٠ : هيمن عليها اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية استهدفت إعادة توزيع الموارد، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سبتمبر عام ١٩٥٢، والاتجاه إلى التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة وإنشاء "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" أواخر العام نفسه، وبدء الاستثمار الحكومي المباشر من خلاله في شركة الحديد والصلب عام ١٩٥٤، ثم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦. ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٧ عوضاً عن مجلس الإنتاج القومي.

فترة ١٩٦٠ـ ١٩٦٦ : كانت أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، وتم العمل بأول خطة خمسيه شاملة عن تلك الفترة ارتكز تنفيذها على قطاع

اقتصادي قائد تدعمه سياسات عدة أهمها القوانين الاشتراكية، وتحديد ساعات العمل والأجور، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، والتدخل في تحديد الأسعار، وقد أسفرت تلك المرحلة عن تحقيق معدل نمو سنوي متوسط بلغ ٣,٨% خلال سنوات الخطة، وشهدت هذه الفترة انطلاقه في عدد من المشاريع القومية الهامة أبرزها تشييد و بناء السد العالي جنوب اسوان.

فترة ١٩٦٧-١٩٧٣ : التحول الي مرحلة اقتصاد حرب ، فقد عاني الاقتصاد المصرى في تلك الفترة من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تخدم الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، وزاد الأنفاق العسكري من ٥,٥ % من قيمة الناتج المحلي عام ١٩٦٢ إلى ١٠ % عام ١٩٦٧، ثم إلى٢٠ % عام ١٩٧٣.

فترة ١٩٧٤-١٩٨١ : شهدت العمل بسياسات (الانفتاح الاقتصادي)، وفيها جري إحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل، واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادي، وقد تحقق معدل نمو سنوي مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى ٩,٨ % ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية.

فترة ١٩٨٢- ١٩٩٠ : شهدت العودة للتخطيط القومي الشامل، ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وكانت التنمية الاقتصادية على قمة هذا المشروع، لذا كانت الدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢ لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر. وخلال المؤتمر اتفق المتخصصون علي أهمية إتباع إستراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة من خلال مجموعة من الخطط الخمسيه بدأت عام ١٩٨٢، وقد اتجهت عملية التنمية في المرحلة الأولى لبناء بنية أساسية قوية، وجدولة الديون، إضافة إلى تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق، والتي كان من أهمها إلغاء نظام التخطيط المركزي والاستعاضة عنه بأسلوب التخطيط القطاعي، وإعادة النظر في أولويات الخطة، وتقليص دور القطاع العام تدريجياً، والتحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلى على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار والانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

فترة ١٩٩١-٢٠٠٢ : رغم ما مرت به البلاد آنذاك من موجة إرهابية دموية داخلية استمرت لعدة سنوات، بلغت أقصاها بحادث وادي الملوك بالأقصر، الإ أن تلك المرحلة تميزت

بالاستقرار النسبي للاقتصاد المصري، وتحقيق معدلات نمو متوازنة، وارتفاع متوال في قيمة الاحتياطي النقدي الأجنبي، واستقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، فضلاً عن تشييد عدد كبير من المشاريع الإنتاجية والخدمية، والاتجاه الي بناء المزيد من المدن الجديدة أبرزها في هذه المرحلة (القاهرة الجديدة).

فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ : خلالها أكدت نتائج الأداء الاقتصادي والمالي وجود تباينات في نتائج الأداء القطاعي، فقد تعرض سعر صرف الجنيه لحالة من التذبذب بدأت بالانخفاض، ثم ما لبثت ان استقر عن حد (٦,٢٥ جنيه مقابل الدولار الأمريكي)، مع ارتفاع معدل النمو عام ٢٠٠٧ الي حوالي ٧,١%، وارتفاع الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج إلى ٦٨٤,٤ مليار جنيه، ارتفعت قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية ليحقق متوسط سعر صرف الجنيه ٥,٤ أمام الدولار، وشهدت تلك الفترة أيضاً بدء العمل بنظام ضريبي جديد. وعلي الجانب الآخر، فقد أدي تزايد معدلات التضخم الي ارتفاعات متوالية في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع في نسبة الفقر، وبدء حالات الترهل الاجتماعي الناتجة عن الإخفاق في توظيف ناتج معدلات النمو في خدمة معالجة مشاكل المجتمع.

فترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ : رغم ما تحقق خلال هذه الحقبة الزمنية من بعض النجاحات التنموية في قطاعات عديدة، فقد استمر الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع معدلات الفقر، والأمية، والبطالة، وانتشار العشوائيات، وتدني مستوي الخدمات الصحية والتعليمية، وبدت ملامح تفشي الفساد والمحسوبية والاحتكار واضحة في عمليات تخصيص الأراضي والإنتاج الصناعي والقروض البنكية.. وتوازي مع ذلك الزيادة الكبيرة في تعداد السكان فتكالبت العوامل الاجتماعية السلبية الناتجة عن الشعور بعدم الاستفادة من تحقيق معدلات نمو جيدة، وانسداد الأفق في حدوث تحول ايجابي مستقبلي، فأدي ذلك الي ثورة الشعب في يناير ٢٠١١ واستمرت ثورة الشعب جراء عدم تحسن الاوضاع الاقتصادية، بل وتراجعها بشكل غير مسبوق، فكانت انتفاضة الشعب في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بدعم من قواته المسلحة لتصحيح الأوضاع، وتولي الحكم رئيس مؤقت ليقود مرحلة انتقالية جديدة تضع مصر علي الطريق الصحيح.

الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية : وتأتى الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد المصري والتأسيس للعدالة الاجتماعية عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بعد اعتمادها من قبل مجلس الوزراء لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية ، وطرحت وزارة التخطيط بالتنسيق مع المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعة الوزارية للعدالة الاجتماعية والتى ترتكز على ضخ

اعتمادات إضافية في حدود ٣٠ مليار جنيه في أنشطة ومشروعات محددة يشعر المواطن بمردودها على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدى زمنى لا يتجاوز التسعة أشهر وتساعد في الوقت ذاته على تأسيس لمرحلة النمو الاقتصادي المتسارع والمستدام والعدالة الاجتماعية الشاملة .

فترة ٢٠١٤ إلى الأن :اطلق رئيس الجمهورية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وتستهدف الاستراتيجية التي أعدتها الحكومة المصرية أن تكون البلاد من ضمن أفضل ٣٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في حجم الاقتصاد، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتنافسية، وسعادة المواطنين.

وتتضمن الاستراتيجية ١٢ محورا هي: التنمية الاقتصادية، والطاقة، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والبيئة، والتنمية العمرانية، والثقافة، والصحة، والعدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية والأمن القومي.

عانى الاقتصاد المصري كثيرًا بعد قرار تحرير سعر الصرف في٣ نوفمبر الماضي، وما أتبعه من أزمات متتالية كان على رأسها انهيار الجنيه أمام الدولار وانعكاساته على كافة القطاعات.

قرار تعويم الجنية فى نوفمبر ٢٠١٦ و أثاره على الاقتصاد المصرى :

وبعد ١٠٠ يوم عجاف، بدأت تظهر مؤشرات إيجابية في عدة قطاعات على رأسها التصنيفات الإيجابية للاقتصاد الدولي عقب قرض صندوق النقد، وكذلك ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج، والاستثمارات الأجنبية، وعودة السياحة جزئيًا وارتفاع الاحتياطي النقدي .

قرض صندوق النقد الدولي

قالت مؤسسة "فيتش" للتصنيف الائتمانى، إن حصول مصر على قرض صندوق النقد الدولى، له تأثير إيجابى على تصنيفها الائتمانى.

وأوضحت أن الاتفاق مع المؤسسة الدولية يسرع أيضا وتيرة الإصلاحات المالية ويعزز الثقة فى اقتصاد البلاد، التى تكافح حاليا مع عجز موازنة قرب ١٢% وارتفاع كبير فى التضخم ونمو اقتصادى دون المتوسط.

كما منحت وكالة "فيتش" السندات المصرية الدولارية الجديدة غير المضمونة تصنيفB ، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

و يعتبر أن أكبر فائدة للقرض هي التزام الحكومة بتحسين أوضاعها الاقتصادية لمصر.

كما ان القرض سيلزم الحكومة بتطبيق برنامجها الاقتصادي لتحسين الوضع الاقتصادي، "وإلا لن تحصل مصر على الشرائح الأخرى من القرض، الأمر الذي يضمن اتجاه الحكومة إلى خفض عجز الموازنة والتضخم."

وتستهدف مصر خفض عجز الموازنة إلى ٩,٨ بالمئة خلال العام المالي 2016/2017، مقابل ١٢,٢ بالمئة وفقًا للحساب الختامي للعام المالي (٢٠١٥-٢٠١٦) بحسب وزارة المالية.

و قد كشف تقرير حديث صادر عن مؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" للاستشارات الاقتصادية، أنه بعد ٣ عقود من الزمن، ستتفوق اقتصادات ناشئة أخرى، مثل مصر والمكسيك وإندونيسيا، على اقتصاديات دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا .

تحويلات المصريين بالخارج

رغم تعدد التبعات السلبية لتحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر الماضي، استجابة لأحد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي مقابل قرض قيمته ١٢ مليار دولار إلا أن بارقة أمل بدأت تلوح في الأفق بعد زيادة معدل تحويلات المصريين بالخارج.

وتعد التحويلات من أهم مصادر العملة الأجنبية للبلاد، حيث يقدر عدد المصريين العاملين في الخارج بنحو ٨ ملايين مصري، يتواجد حوالي ٧٠% منهم فى دول الخليج العربي، و٣٠% في أوروبا ودول أمريكا الشمالية، وتعتبر مصر من أكبر الدول العربية التي تتلقي تحويلات سنوية والسادسة على مستوى العالم .

إلا أن الإقبال عليها كان ضعيفا للغاية، بسبب الفرق الكبير بين سعر الدولار في البنوك والسوق السوداء، وهو ما تغير بعد تحرير سعر الصرف، حيث زادت التحويلات.

البنك المركزى أعلن ارتفاع إجمالى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، لتصل إلى نحو ١,٦ مليار دولار مقابل نحو ١,٤ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، بمعدل زيادة ١٥,٤٪.

وبهذا يرتفع إجمالى تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الربع الأخير من ٢٠١٦ إلى 4.6 مليار دولار بزيادة ١١,٨% من ٤,١ مليار دولارفي الفترة نفسها من العام ٢٠١٥، منها ٣,٣٣ مليار دولارفي شهرى نوفمبر وديسمبر، أي بعد تعويم الجنيه.

الاستثمارات الأجنبية

وأظهر تقرير للبنك المركزي المصري ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوافدة لمصر بنسبة ٣٦%، خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأضاف التقرير أن صافي الاستثمار الأجنبي بلغ ١,٩ مليار دولار خلال الربع الأول، مقابل نحو ١,٤ مليار دولار في الربع المماثل من العام المالي السابق.

وأرجع التقرير ارتفاع الاستثمارات إلى زيادة التدفق الداخل في قطاع البترول بمعدل ٢٢١,٥% ليبلغ ٤٩٥,٥ مليون دولار، إضافة إلى قيم تأسيس الشركات الوافدة بلغت ١,٦ مليار جنيه بالربع الأول.

الاحتياطي النقدي والالتزام بسداد الديون

رغم أن غالبيتها من القروض، أظهرت بيانات البنك المركزي ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي لديه بحوالي ٢,١ مليار دولارخلال يناير الماضي، ليصل إلى ٢٦,٣ مليار دولارمقابل ٢٤,٢ مليار دولارفي نهاية ديسمبر ٢٠١٦.

وقال الوكيل المساعد لمحافظ البنك المركزى لشئون الاحتياطى النقدي،` إن البنك قام بسداد التزامات الحكومة المصرية فى اتفاقية تنمية حقول غاز " ظهر " بقيمة ٦٣٠ مليون دولار خلال شهر يناير الماضى لصالح شركة اينى الإيطالية.

كما سدد قسط شهر يناير لنادى باريس والالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة

وأوضح أن البنك المركزى قام خلال شهر يناير أيضا بتدبير النقد الأجنبى لتوفير احتياجات الهيئة العامة للبترول وهيئة السلع التموينية بقيمة وصلت إلى ٨١٩ مليون دولار، كما وفر البنك المركزى احتياجات الجهات الحكومية والوزارات المختلفة من النقد الاجنبى بمبلغ ٤٣٠ مليون دولار.

وأشار إلى أن الاحتياطى النقدى سجل بنهاية شهر يناير الماضى أعلى رصيد له منذ يونيو ٢٠١١ عند مستوى ٢٦،٣٦٣ مليار دولار بزيادة قدرها ٢،١ مليار دولار عن شهر ديسمبر الماضى ٢٠١٦، لافتا إلى أن هذا الرصيد من الاحتياطى يغطى نحو 5الى ٧ اشهر للواردات السلعية لمصر.

تقليل الاستيراد

أعلنت وزارة التجارة والصناعة تراجع حجم الواردات بقيمة ٧ مليار دولار، خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر من عام ٢٠١٦، كمؤشر على نجاح السياسات الحكومية فى ترشيد الاستيراد.

من أهم أسباب تراجع سعر الدولار حاليا أمام الجنيه هو انخفاض نسبة استيراد السلع من الخارج بنسبة ٩٥% خلال الأشهر الثلاثة الماضية. (بسبب منع الاستيراد)

وقرر الاتحاد العام للغرف التجارية التوقف تماما عن شراء العملات الأجنبية لمدة أسبوعين ومن ثم ترشيد الاستيراد لـ ٣ أشهر، وقصره على احتياجات الأسواق الفعلية فقط من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج للمصانع التى ليس لها مخزون أو بديل محلى، بهدف الحد من الطلب على العملات الأجنبية والمعاونة فى استقرار أسعار الصرف .

وتوقع نافع، في تصريحات خاصة لـ "مصر العربية"، استقرار أسعار الدولار نسبيًا بالتزامن مع تحرك السوق السياحي، مؤكدا أن السياحة عامل أساسي في ارتفاع الدولار أو هبوطه.

حجم استيراد مصر خلال السنوات السابقة :

كشفت بيانات قائمة السلع الأكثر استيرادًا في مصر خلال السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦ العديد من المفاجآت الصادمة، ليس فقط لأنها تتضمن أغلب السلع الأساسية والإستراتيجية التي يستهلكها الشعب المصرى، وإنما لأنها تتضمن العديد من السلع الاستفزازية وغير الأساسية، بما يمثل إهدارًا كبيرًا في موارد مصر الدولارية، واستنزافًا للاحتياطي النقدى لدى البنك المصرى.

وبلغ إجمالى الواردات المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦ نحو ٧٦,٥٩ مليار دولار، مقابل نحو ٧٢,٤١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٤ /٢٠١٥، بنسبة تراجع بلغت ٥,٤٩ %، فيما يصل إجمالى الواردات لأكثر ٢٥ سلعة استيرادًا نحو ٣٣,٠٧ مليار جنيه، تمثل نحو ٤٩ % من إجمالى الواردات.

وفقًا لبيانات الواردات لأكثر ٢٥ سلعة استيراد خلال السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦- ، تتصدر واردات النفط والزيوت البترولية القائمة بنحو ٧,١٨ مليار دولار، تمثل نحو ١١% من إجمالى الواردات المصرية خلال العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيو الماضى، فيما يأتى القمح في المركز الثانى بقائمة الواردات المصرية، بقيمة إجمالية بلغت نحو ٢,٥ مليار دولار، تمثل نحو ٤% من إجمالى الواردات.

وتستحوذ سيارات الركوب والملاكى على المركز الثالث بقائمة الواردات، بقيمة تصل إلى ٢,١٣ مليار دولار، تمثل نحو ٣ % من إجمالى الواردات، فيما حلت واردات الأدوية في المركز الرابع بنحو ٢,٠٤ مليار دولار.

وفى سياق متصل تضم قائمة أكثر ٢٥ سلعة استيرادًا في مصر خلال السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦

كلا من ذرة بنحو ١,٧٦ مليار دولار، ومنتجات نصف جاهزة من حديد الصلب بنحو ١,٥٢ مليار دولار، وكذلك زيوت نفط خام متحصل عليها من مواد معدنية قارية بنحو ١,٤٨ مليار دولار، وكذلك أخشاب بنحو ١,١٩ مليار دولار، ولحوم أبقار مجمدة بنحو ١,٠٨ مليار دولار، وقطع غيار سيارات بنحو ١,٠٢ مليار دولار، وقضبان حديد بنحو ٧١٦ مليون دولار.

كما تضم قائمة السلع الأكثر استيرادا كلا من كسب للماشية بنحو ٨٤٩ مليون دولار، وسيارات لنقل البضائع بنحو ٥٨٢ مليون دولار، وفول صويا بنحو ٥٧١ مليون دولار، وإطارات هوائية جديدة من مطاط بنحو ٥٦٨ مليون دولار.

المفاجأة الأكبر التي كشفتها قائمة أكثر ٢٥ سلعة استيرادا في مصر هو ما تضمنته القائمة من سلع استفزازية وغير أساسية، جاء في مقدمتها أجهزة التليفون المحمول أو للشبكات اللاسلكية الأخري، والبالغ قيمتها نحو ١,٨٥ مليار دولار، تمثل نحو ٣% من إجمالى الواردات المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦.

أما إذا تم تجميع نسبة واردات السيارات (نقل وملاكى وركاب) ووقطع غيار السيارات والإطارات، فإن إجمالى ذلك يتخطى نحو ٥,٢٢ مليار جنيه، يمثل المرتبة الثانية من إجمالى الواردات المصرية بعد المواد البترولية.

وبما أن الفول هو الوجبة الشعبية الأولى في مصر فبلغ إجمالى الواردات المصرية من البقول اليابسة نحو ٤٧٠ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦، تمثل نحو ١% من إجمالى الواردات، في حين أن مصر هي بلد زراعى في الأساس، كما تستورد مصر الكثير من الغزول وخيوط الخياطة التي تستخدم في صناعة الملابس الجاهزة، في حين أن أغلب مصانع الغزل والنسيج في مصر متوقفة.

وبقراءة سريعة في قائمة الواردات للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ نجد أن استمرار سياسة استيراد السلع الاستفزازية ليس بالجديد بل يمكن أن نطلق عليه «بدعة مصرية»، حيث بلغت واردات أجهزة التليفون المحمول نحو ١,٨٧ مليار دولار، وذهب بنحو ٦٩٩ مليون دولار يضم كلا من ذهب مطلى بالبلاتين، وبأشكال خام مختلفة أو نصف مشغولة، خردة حديد بنحو ٧٤٨ مليون دولار .

و لأيكم بعض القطاعات التى تعتمد على الاستيراد سنويا

١. المستلزمات الطبية :

قال رئيس شعبة المستلزمات الطبية غير الدوائية بغرفة الصناعات الهندسية بإتحاد الصناعات، أن حجم صناعة المستلزمات الطبية (اجهزة طبية و مستلزمات) يقدر ٣٣٥ مليار دولار سنويًا، وحجم استيراد مصر لمستلزمات الطبية 600 مليون دولار وحجم مشاركة الإنتاج المحلى يقدر ٣٠٠ مليون دولار .

وأضاف رئيس شعبة المستلزمات الطبية، خلال أحدى المؤتمرات الذى عقدته غرفة الصناعات الهندسية أن حجم الصادرات وعدد المصانع بدء فى التراجع بسبب المشاكل التى تواجه القطاع لكنها قابلة للحل.

وأشار إلى أن حجم السوق المحلى لصناعة المستلزمات الطبية كبير ومغرى، حيث أننا نجحنا عقب الثورة فى دخول ٣ مصانع أجنبية ولكن تجربتهم باءت بالفشل بسبب المشاكل التى تواجه القطاع منها التعامل مع جهات الحكومية عديدة مثل وزارة الصناعة والصحة.

وتابع خلف، أن صناعة المستلزمات الطبية لديها مميزات عديدة منها سهولة تسجيلها مقارنة بالدواء، حيث إن يستغرق إجراء تسجيلها ما إلى 8 شهور مشيرًا إلى أن نسبة متوسط القيمة المضافة يقدر ٤٠%.

وأوضح رئيس الشعبة، أن حجم السوق المحلى لمستلزمات الطبية كبير مغرى للمستثمر مشيرًا إلى أن هناك عدد كبير من المستثمرين لديهم الرغبة فى الاستثمار فى مستلزمات الطبية وكذلك التوزيع مضيفًا أن القطاع يواجه عدة تحديات منها التشتت بين الشعب الغرفة وعدم معرفتهم بعضهم البعض ارتباط مسمى المستلزمات الطبية بصناعة الأدوية وكذلك عدم

ثبات استراتيجية دعم الصادرات وقانون المناقصات.

٢. قطاع الصحة و الدواء :

أكد رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية ، أن مصر تستورد خامات ومكونات إنتاج للأدوية بقيمة ٢ مليار دولار لتوفير احتياجات ١٤٠ مصنع دوية في مصر بمبيعات سنوية تتراوح ما بين ٤٠ – ٥٠ مليار جنيه.

ولفت إلى أن تراجع حجم صادرات مصر من الادوية بحيث لا تتعدي ٣٠٠ مليون دولار سنويًا بالمقارنة بدولة مثل الاردن التي لديها ٧ مصانع أدوية بطاقة تصدير تصل لنحو مليار دولار سنوياً.

وأكد علي قدرة قطاع الأدوية علي تغطية العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الخامات عن طريق تصدير المنتج النهائي وتحقق فائض من الدولار والذي لن يزداد إلا بتحريك أسعاره والتي تتسبب في تضاؤل قدرته التنافسية في الخارج واحجام الدول عن شراءه.

وأشار إلى أن قطاع الدواء قادر علي تصدير منتجات بما قيمته ١٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات بشرط انقاذ الصناعة عن طريق إعادة التسعير ، موضحًا أن الدواء لم يتم تسعيره منذ ٢٠ عاماً عندما كان الدولار يقدر بنحو ٣,٥ جنيه حينما كان تتقدم كل شركة مصنعة لوزارة الصحة بعرض أسعار منتجها وتقوم الوزارة بتشكيل لجنة تقييم التي تعتمد السعر وترفعه لوزير الصحة الذي له حق الموافقة الأخير.

و تتلخص مشكلة سعر الدواء في مصر بأن الشركات تقوم باستيراد ٩٥% من ا لمواد الخام بداية من ورق النشرة وحتي العبوات والاقراص والمواد الفعالة ، ومع إزدياد سعر الدولار الذي ينعكس على سعر تلك المواد فضلا عن ارتفاع أجور العاملين والطاقة والمياه مما أدي إلى تقليص هامش ربح الشركات وتحقيق خسائر الامر الذي ظهر جليا في شركات الادوية بقطاع الاعمال والتي كانت تعد بداية صناعة الدواء في الشرق الاوسط وبلغت خسائرهم ١٨٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥ نظرا لأن ٧٥% من منتجاتهم لم يتم تسعيرها منذ ٢٥ عاما.

وأوضح أن صناعة الدواء تعاني من عدم تحريك الاسعار ، مما ادي إلى اختفاء عدد كبير من الادوية منخفضة السعر على مدار الـ٤ سنوات الماضية وضمنهم ١٨٩ صنف منذ بداية العام الجاري فقط بينهم ٣٦ صنف ليس له بديل كما أعلنت وزارة الصحة.

كما أن الصناعة الوطنية توفر ٨٥% من احتياجات المريض المصري من الادوية فيما يتم استيراد ١٥% من الادوية من الخارج ، مؤكدا على أن مصر قادرة علي تقليل نسبة المستورد من خلال تشجيع الاستثمارات في مجال تصنيع أدوية السرطانات والهرمونات وألبان الاطفال باستخدام تكنولوجيا جديدة.

و اكد رئيس شعبة الادوية إلى قرار الوزاري ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ والذى أصدره وزير الصحة الذي ينص على أن زيادة سعر الدولار بنسبة ١٥% لمدة سنة فمن حق الشركات المطالبة بتحريك أسعار الادوية فضلا عن رفع هامش ربح الصيدلي من ٢٠ إلي ٢٥% ولكن لجنة التسعير لا تقوم إلا بتطبيق نصف القرار فقط الخاص بالصيدليات ولا تحرك الاسعار خوفا من الاعلام رغم أن القرار ينص علي تحريك أسعار ٥% من المنتجات تدريجيا.

كما أن عدم تحريك الاسعار سيزيد من خسائر الشركات وتتوقف عن الانتاج بما يؤدي إلى تراجع المعروض من الادوية بما يعرض المواطن لمشاكل ، ولابد من تقليل حجم المشكلة من خلال تغيير ثقافة المواطن ليقبل بالبديل فضلا على ضرورة تفهم الاطباء لظروف البلد الحالية ويقوموا باعطاء المريض اسم الدواء الرئيسي والدواء البديل والذي يكون به نفس المادة الفعالة

٣. قطاع المواد البترولية :

وتعتبر مصر من أحد الدول المصنعة والمنتجة للبترول، والتى تملك احتياطى مستقبلى أمن من المواد البترولية، ويرصد برلمانى أهم المعلومات عن الخريطة البترولية لمصر .

تحتل مصر المرتبة ٢٨ بين الدول المنتجة للبترول حيث تنتج قرابة الـ٧٠٠ ألف برميل يوميا .

تستهلك مصر ٧٢ مليون طن سنويا من المنتجات البترولية .

تستورد مصر ٣٠% من احتياجاتها البترولية سنويا .

مصر تستورد شهريا ٥٠٠ ألف طن من السولار .

مصر تستورد شهريا ١٦٠ ألف طن بنزين .

مصر تستورد شهريا ٢٢٠ ألف طن مازوت .

حجم دعم المواد البترولية كان ١٠٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٤-٢٠١٥ .

انخفض حجم الدعم للمواد البترولية إلى ٦١ مليار جنيه، عام ٢٠١٥-٢٠١٦ بعد بدء تخفيض الدعم عن الوقود .

ارتفع حجم دعم المواد البترولية إلى ٦٤ مليار جنيه بعد قرار البنك المركزى المصرى بتعويم الجنيه .

ديون مصر لشركات البترول العالمية بلغ ٢,٧ مليار دولار .

أهم الدول المصدر للبترول لمصر هى، روسيا، الكويت، الإمارات، السعودية، الجزائر .

٤. قطاع البناء و التشييد :

يعتمد قطاع البناء و التشييد على المواد التى تحتاجها الصناعة من (الاسمنت و الرمل الابيض و الحديد و خشب الطوبار و الطوب و البلاط و السيراميك و الحصى و الدهانات و المواسير (البلاستك)) :

- صناعة الاسمنت :

تعد صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية القديمة تعود لعام ١٩١١، وتلعب دورا محوريا فى التنمية وإقامة المشروعات.

إحتلت مصر المركز الـ١٤ بقائمة أكبر الدول المنتجة للاسمنت عالمياً بنهاية عام ٢٠١٤، بحجم إنتاج بلغ ٤٥ مليون طن، من جملة ٣٤٠٠ مليون طن من حجم الإنتاج العالمى.

يتراوح حجم إستهلاك السوق المصرى من الأسمنت ما يتراوح بين ٥٢ إلى ٥٤ مليون طن سنوياً.

تقوم صناعة الاسمنت على الطفلة والحجر الجيرى وهما متوافران بالمحاجر المصرية.

وإستوردت مصر العام الماضى ما يتجاوز ١٠٠ إلى ١٥٠ الف طن أغلبهم من تركيا، وتسبب أرتفاع الدولار مقابل الجنيه فى تراجع حجم الإستيراد لأُقل مستوياته.

وتعد أكثر فترة زمنية وصل فيها الإستيراد ذروته بمصر خلال فترتين ـ الاولى من ١٩٧٦ حتى ١٩٩٥ حيث وصل الإستيراد ٥٠% من الإستهلاك. والفترة الثانية من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠.

وشهد حجم صادرات مصر من الأسمنت تطورا كبيرا كانت ذروته فى الأعوام من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ و بلغ ما تم تصديره عام ٢٠٠٤ وحده إلى ١٢,٣ مليون طن و هو رقم قياسى.

وشهدت الصادرات تراجعا ملموسا م لتصل لـ ٦ مليون طن فى عام ٢٠٠٧ لما لا يتجاوز ٣٠٠ الف طن بنهاية عام ٢٠١٤، وفقا لأحدث التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ويشار إلى أن صاردات مصر من الأسمنت موجهة إلى دول عديدة بعضها بلدان عربية و أخرى أوروبية، وصدرت مصر لأسواق الولايات المتحدة فى بعض الفترات.

يبلغ عدد مصانع الأسمنت العاملة بالسوق المصرية نحو ٢٣ مصنع ، يستحوذ القطاع الخاص على نسبة تتجاوز ٨٠% من مبيعات وإنتاج القطاع من خلال ٢٠ شركة، فيما لا يتعدى حصة قطاع الاعمال والجيش نسبة ٢٠% من السوق من خلال ٣ شركات.

ويعد من أبرز اللاعبين الرئيسين فى قطاع الاسمنت من القطاع الخاص: "مجموعة السويس للأسمنت"، حيث تمتلك شبكة صناعية تتكون من ٥ مصانع في السويس والقطامية وطره وحلوان والمنيا، بإجمالي إنتاج يصل إلى حوالي ١٢ مليون طن متري من الكلنكر، وتستحوذ بها المجموعة على ٢٤% من الإنتاج المحلى، وتمتلك مجموعة إيتالشمنتي الإيطالية نسبة ٥٥،٨ % من مجموعة السويس.

كما تعد شركة لافارج للأسمنت مصر" المصرية للأسمنت سابقا" ، من اللاعبين البارزين بحجم إنتاجها البالغ ١٠ مليون طن من الكلنكر سنويا، والذى تستحوذ به على ٢٠% من الإنتاج المحلى، وتملكها مجموعة لافارج العالمية الفرنسية بعد تخارج مجموعة ارواسكوم منها فى نهاية ٢٠٠٧.

ومن ضمن أبرز اللاعبين بقطاع الأسمنت من القطاع الخاص، شركة اسمنت أسيوط و تستحوذ على ١١,٨% من الإنتاج المحلى، والمملوكة لشركة سيمكس المكسيكية، فيما تنتج "أسيك للأسمنت" ٦,٥ مليون طن اسمنت، عبر ٣شركات تابعة لها بالسوق المحلية هم "أسيك المنيا" بطاقتها البالغة ٢ مليون طن سنويا و"مصر بنى سويف قنا" بإنتاجها البالغ ٣ مليون طن سنوياً، و مصرللأسمنت المنيا ،ما يؤهلها للاستحواذ على حصة تتجاوز ٢٨% ، ويبلغ إنتاج مصر المنيا قرابة ١,٥ مليون طن من الكلنكر سنوياً بنسبة ٢,٨% من إجمالى الإنتاج المحلى.

كما تعد شركة العربية للأسمنت من أبرز شركات قطاع الخاص بالسوق المصرى حيث تنتج ٥ مليون طن أسمنت، تستحوذ على نسبة تتجاوز ١١% من الإنتاج المحلى، وتستحوذ الشركة النمساوية العربية للخرسانة الجاهزة على نسبة ٦٠% من أسهمهما.

ويضم القطاع الخاص شركة أسمنت العامرية، ويبلغ حجم إنتاجها ٣,٥ مليون طن من الكلنكر سنويا بنسبة تقترب من ٧% من إجمالى إنتاج مصر، وتملكها شركة سيمبور البرتغالية.

كما تعد شركة الإسكندرية للأسمنت بروتلاند المعروفة بأسم تيتان من أبرز لاعبى القطاع الخاص، ويبلغ حجم إنتاجها ١,٦ مليون طن مترى من الكلنكر سنويا بنسبة ٣,٣% من إجمالى إنتاج مصر، والمملوكة لشركة لافارج وتيتان المصرية للإستثمار الموحد،

فيما تستحوذ الحكومة المصرية والمؤسسة العسكرية على نسبة لا تتجاوز ١٥% من إنتاج السوق المحلى من خلال شركتى القومية للأسمنت والنهضة للأسمنت، حيث يبلغ إنتاج الشركة القومية للاسمنت قرابة ٣ مليون طن سنويا، تستحوذ بهاعلى نسبة ٦,٦ من حجم الإنتاج المحلى، وتمتلك الحكومة ممثلة فى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية على ٩٥% من شركة القومية للأسمنت.

فيما يبلغ حجم إنتاج شركة النهضة للأسمنت ١,٩ مليون طن سنويا، وتملك الحكومة ممثلة فى القابضة للصناعات الكيماوية والقابضة للتأمينات و القومية للأسمنت نسبة تتجاوز ٧٠% منها.

و تستحوذ المؤسسة العسكرية عبر شركة العريش للأسمنت على قرابة ٧% من إنتاج الأسمنت بإنتاج الشركة البالغ حوالى ٣,٥ مليون طن سنويا، يغطى كافة إحتياجات مشروعات القوات المسلحة من الاسمنت.

وشهد تطور أسعار الأسمنت بالسوق المصرية على مدار ٧ سنوات، حيث بلغ متوسط سعر الطن ٣٢٢ جنيها للطن فى عام ٢٠٠٧، وأرتفع تدريجيا مسجلا ٤٠٤ جنيها للطن فى ٢٠٠٨، ثم ٤٦٠ جنيه للطن فى ٢٠٠٩، وقفز ليصل لـ٥٣٧ جنيه فى ٢٠١٠، ثم شهد تراجعا ملحوظا فى ٢٠١١ ليصل لـ٤٣٩ جنيها للطن، ثم بدء فى الارتفاع مجددا ليصل لـ٥٤١ جنيها للطن فى ٢٠١٢، وقفز لـ٧٧٥ جنيها للطن فى ٢٠١٣، و٧٩١ جنيها للطن فى ٢٠١٤ وإقترب من ٦٥٠ جنيها للطن فى ٢٠١٥ ، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن المجلس التصديرى لمواد البناء.

وشهدت ملكية شركات الأسمنت فى مصر تطورا ملحوظا ، حيث بدأت تابعة للقطاع الخاص فى ١٩١١ ، ثم خضعت للتأميم عام ١٩٦١ بتطبيق القوانين الإشتراكية ثم انشئت شركات اخرى تابعة للقطاع العام (بنى سويف – اسيوط – العامرية) فيما عدا شركة السويس التى انشئت تابعة لقانون الإستثمار و اعتبرت شركة قطاع خاص رغم تملك معظم اسهمها لشركات أسمنت و بنوك و

شركات تأمين تابعة للقطاع العام.

وعندما تبنت الحكومة فى نهاية التسعينات و بداية عام ٢٠٠٠ و ما بعده سياسة الخصخصة تملكت عدد من الشركات العالمية عدداً من الشركات المحلية (سيمكس – لافارج – تيتان – سيمبور – إيتال سيمنت ، وغيرها" ولازالت مازالت مصر بحاجة إلى مزيد من إنتاج الأسمنت لمواجهة متطلبات التعمير و التشييد و إقامة البنية الأساسية و المشروعات الكبرى و لمواجهة الزيادة العالية فى عدد السكان و مازالت الشركات على قدرة من أن تزيد إنتاجها الحالى البالغ ٤٥ مليون طن.

وتعتمد مصانع الأسمنت العاملة بمصر التى تصنف كمصانع كثيفة الإستهلاك للطاقة، على إستخدام الغاز الطبيعى والمازوت بنسب ١٠٠%، إلا أنه وبسبب أزمة الطاقة فى مصر وافقت الحكومة المصرية فى مايو من عام ٢٠١٤، على تشغيل خطوط إنتاج مصانع الأسمنت وفقا لمزيج الطاقة الاوروبى بما يسمح بإستخدام الفحم فى الصناعة بنسبة تصل لـ٨٥%، والمخلفات الصلبة ، والغاز الطبيعى والمازوت بالـ١٥% المتبقية.

وتعد شركتى العربية للأسمنت وتيتان من اوائل الشركات التى بدأت فى تجربة إستخدام الفحم للطاقة فى نهاية العام الماضى، وتعتزم باقى الشركات اللحاق بها لتحويل خطوط إنتاجها لإستخدام الفحم بدلا من الغاز والمازوت..

٢,٢ الإقتصاد المصرى وفقاً لأحدث المؤشرات والأحصائيات :

٢,٢,١ المؤشرات :

١. معدل نمو الإقتصادي :

شهد معدل النمو الإقتصادي انخفاضاً خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ و الذى بلغ ٤,٣% و ذلك مقارنة بمعدل ٤,٤ % خلال العام المالى السابق ، و على الرغم من الانخفاض النسبى فى معدل النمو و الذى يرجع بشكل اساسى الى انخفاض نمو صادرات السلع و الخدمات بالاسعار الثابتة بمعدل بلغ ١٤,٥ % إلا أنه قد تحقق فى ظل ظروف اقتصادية غير مواتية عالميا و محليا فى ظل عدم استعادة نشاط قطاع السياحة و تراجع حركة التجارة العالمية و تباطؤ نمو قطاع الصناعة فى ضوء محدودية موارد العملة الأجنبية لأستيراد مستلزمات التصنيع ، و تأثير ركود التجارة العالمية و انخفاض اسعار النفط على حركة المرور فى قناه السويس . وارتفع معدل النمو خلال الربع الرابع

من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مسجلا نمو بنحو ٤,٥ % مقارنة بالربع المماثل من السنة المالية السابقة (٣,٣%) .

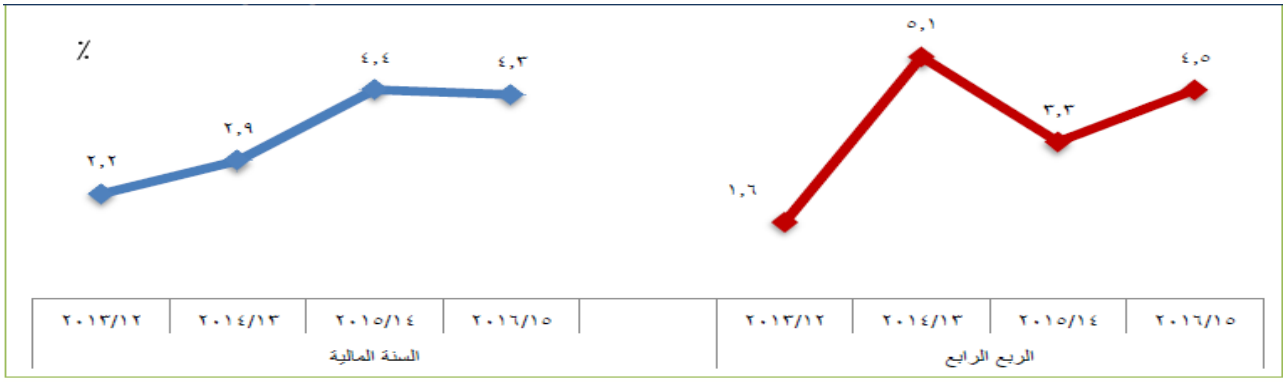

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٢. الأستثمار :

بلغت نسبة الارتفاع فى حجم الإستثمارات الكلية نحو ١٦,٧ % - شاملة التغير فى المخزون – خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٥٨,٣ مليار جنيه ، منها نحو ٢٣،٧ مليار جنية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦ بنحو ٢٤ % .

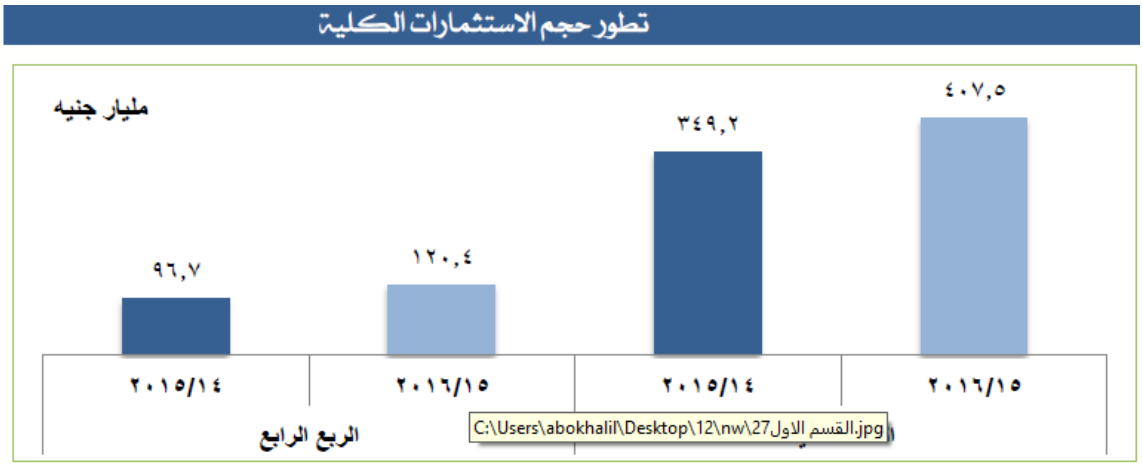

تعمل الدولة على زياده معدل الاستثمار الى ١٧,٦% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و الى ١٨,١% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ و يرتكز رفع معدل الاستثمار إلى ضخ المزيد من الاستثمارات العامة بهدف تطوير البنية التحتية و المرافق العامة للدولة كما تستهدف الدولة الى جذب المذيد من الاستثمارات الخاصة و المحلية و الاجنبية الخاصة فى قطاعات الطاقة و الصناعة و الاتصالات و النقل و التجارة الداخلية و اللوجيستية و غيرها من القطاعات الواعدة ، كما تعمل على تكثيف جهودها لزيادة معدلات الادخار المحلى تدريجيا ليصل الى ٩-١٠ % من الناتج المحلى الأجمالى بدلا من اقل من ٦% فى الوقت الحالى ، و فى هذا الاطار بلغ معدل الأستثمار ١٥% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ محققا بذلك ارتفاعا مقارنة بالعام المالى السابق (١٤,٣%) . اما بالنسبة لمعدل نمو الادخار المحلى ، فمازالت الحكومة تواجه تحدى لزيادة معدلاتة ، حيث ظل ثابت عند ٥,٨% بنهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

شكل رقم (٨/١) تطور معدل الاستثمار

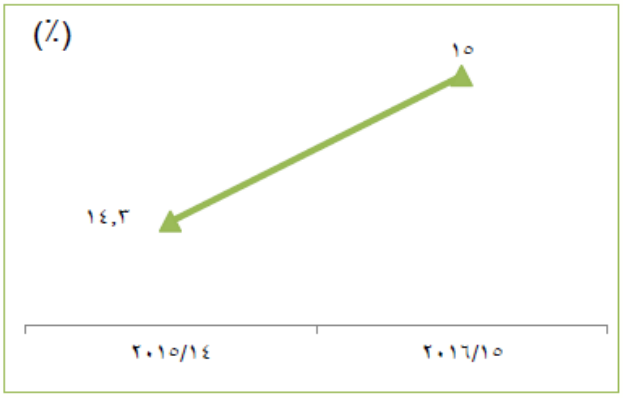

شكل رقم (٩/١) تطور معدل الادخار المحلي

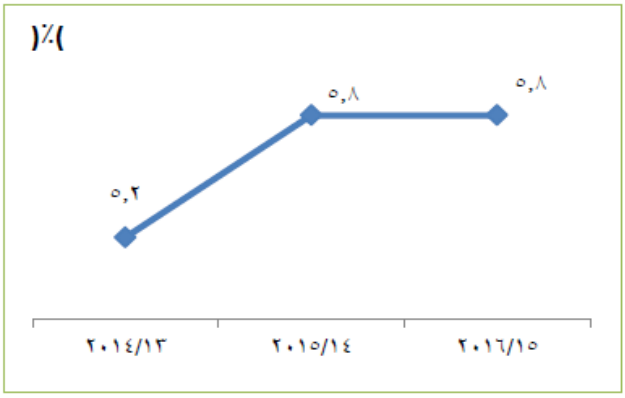

غير شامل التغير في المخزون
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

و تظهر بيانات الهيئة العامة للاستثمار زيادة الاستثمارات الخاصة حيث بلغ إجمالى عدد الشركات المؤسسة ١٢،٠٨٣ شركة ، بقيمة ٥٤,٨ مليار جنية كا إجمالى رأس المال المصدر ، و تم قيد ٣٤ مكتب تمثيل ، و ٣٦ لفروع الشركات الأجنبية . و جاء قطاع الانشاءات فى مقدمة القطاعات الجاذبة للاستثمار بنسبة ٥٢% من إجمالى التدفقات فى رأس المال المصدر بأجمالى ١٢,٩ ألف فرصة عمل . فى حين بلغت نسبة مساهمة الأجانب ٦% من إجمالى التدفقات فى رأس المال المصدر و يوضح الشكل التالىالتدفق فى رأس المال المصدر وقفا للمساهمات المصرية و الأجنبية .

التدفق في رأس المال المصدر وفقا للمساهمات المصرية والأجنبية خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥

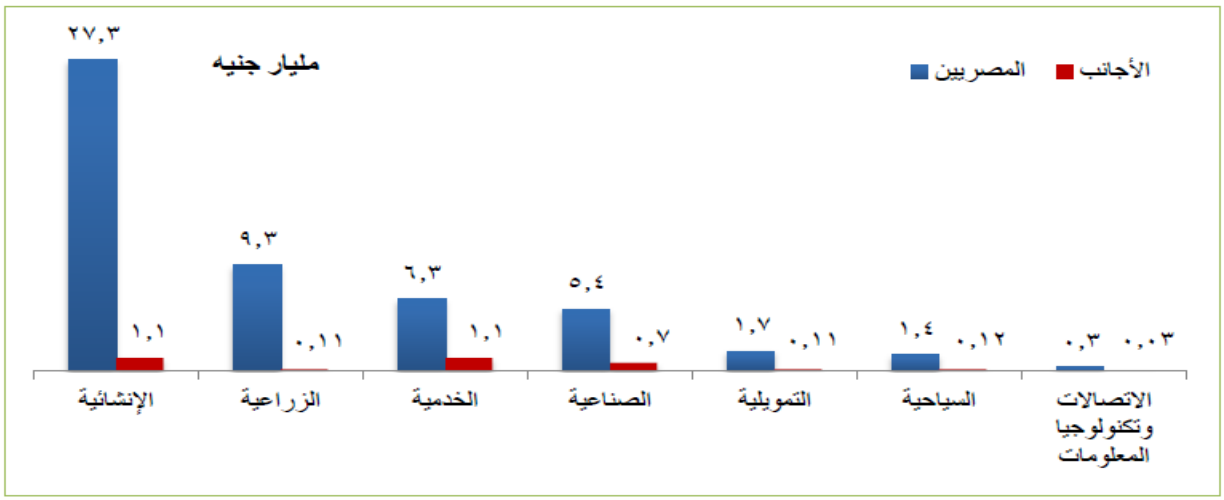

المصدر: تقرير أداء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ – الهيئة العامة للاستثمار.

٣. الموازنة العامة للدولة :

بلغت **الايرادات العامة للدولة** نحو ٤٩١,٥ مليار جنية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بمعدل نمو حوالى ٥,٦% مقارنة بأيرادات العام المالى السابق و التى سجلت نحو ٤٦٥,٢ مليار جنية .

كما أرتفعت الإيرادات العامة خلال شهرى يوليو و اغسطس من العام المالى الجديد ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٤٦,٧ مليار جنية مقارنة بأيرادات بلغت حوالى ٤٦,٢ مليار جنية لذات الفترة من العام المالى السابق ٢٠١٦/٢٠١٥ .

أرتفعت **المصروفات العامة** خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ الى حوالى ٨١٧,٨ مليار جنية ، مقابل حوالى ٧٣٣,٣ مليار جنية فى العام المالى السابق ، و ذلك بنسبة زيادة تقدر بحوالى ١١,٥% و استمرت فى الأرتفاع خلال شهرى يوليو و اغسطس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ٣,٧% مقارنة بذات الفترة من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث أرتفعت المصروفات من ١١٠,٤ مليار جنية الى ١١٤,٥ مليار جنية .

سجل **العجز الكلى للموازنة العامة** نحو ٣٣٩,٥ مليار جنية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بما يقرب من ٢٧٩,٤ مليار جنية خلال العام المالى السابق ، بنسبة أرتفاع قدرها نحو ٢١,٥% ، كما زاد العجز بنسبة بسيطة بلغت ٠,٣% فى شهر يوليو و اغسطس من ٢٠١٦ مقارنة بذات الفترة من العام المالى السابق . و قد زادت نسبة العجز الكلى الى نحو ١٢,٢% من الناتج المحلى الأجمالى مقابل ١١,٥% فى العام السابق ، بينما انخفضت فى يوليو / اغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٢,١% مقارنة بحوا لى ٢,٥% فى ذات الفترة من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ .

أهم ملامح مؤشرات المالية العامة خلال عامي المتابعة

البيان	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	نسبة التغير (٪)
	مليار جنيه		
الإيرادات العامة	٤٦٥,٢٤	٤٩١,٤٨	٥,٦
المصروفات العامة	٧٣٣,٣٥	٨١٧,٨٤	١١,٥
العجز الكلي	٢٧٩,٤٣	٣٣٩,٤٩	٢١,٥
العجز النقدي	٢٦٨,١٠	٣٢٦,٣٥	٢١,٧
الدين العام المحلي (نهاية يونيو)	١٩٨١	٢٤٨٠	٢٥

المصدر: وزارة المالية

بلغ الدين العام المحلى حوالى ٢,٤٨ ترليون جنية بنهاية يونيو ٢٠١٦ مقابل نحو ١,٩٨ ترليون جنية بنهاية يونيو ٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرها ٢٥% ليشكل نسبة ٨٩% من الناتج المحلى الأجمالى و بالتالى تستهدف موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ خفض العجز الكلى الى نحو ٩,٨% من الناتج المحلى الأجمالى على النحو الذى يسمح بتراجع مستويات الدين العام (المحلى و الخارجى) الى حدود ٩٧% خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ .

تطوّر إجمالي الدين العام المحلي

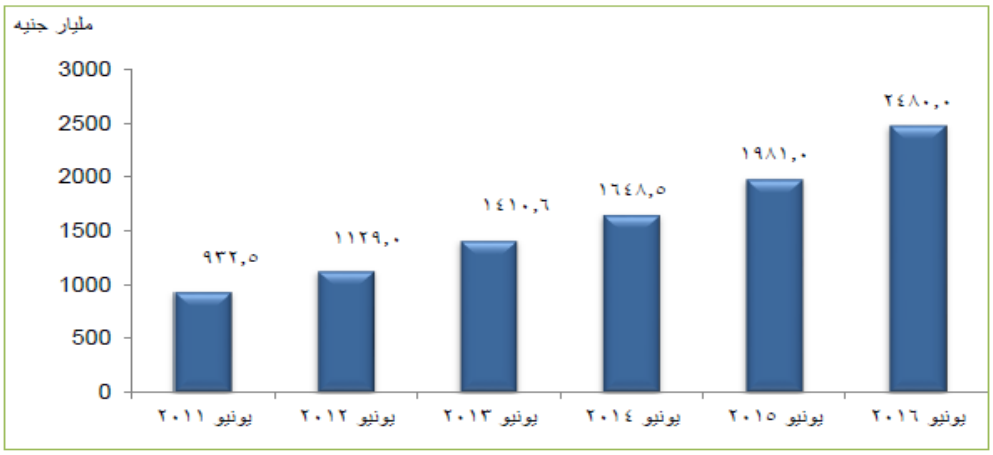

المصدر: وزارة المالية

٤. العملة المحلية و التطورات النقدية :

شهد العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ تراجع ملحوظ فى نقود الاحتياطى و نمو المعروض النقدي (M1) و ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية بنهاية يونيو ٢٠١٦ ،حيث تراجعت نقود الاحتياطى تراجع ملحوظ بلغ ٧,٨ مليار جنية بنسبة ١,٦ % بنهاية العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ .و شهد نمو المعروض النقدى انخفاضا بنح ٦,٨ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، حيث بلغ ١٤,٨% بنهاية يونيو ٢٠١٦ مقارنة بحوالى ٢١,٦% بنهاية يونيو ٢٠١٥ .و شهد معدل نمو السيولة المحلية التى تضم اشباه النقود ارتفاع بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ . حيث بلغ حجم السيولة المحلية نحو ٢٠٩٤,٥ مليار جنية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بمعدل نمو على أساس سنوى بلغ ١٨,٦% مقارنة بمعدل السيولة المحلية بنهاية العام المالى السابق . و شهد اجمالى الودائع متضمنة (ودائع القطاع العائلي و القطاع الحكومي و قطاع الأعمال الخاص و العام)ارتفاعاً تدريجياً منذ شهر يوليو ٢٠١٥ و حتى يونيو ٢٠١٦ حيث بلغ نحو ٢,١٢ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٦/١٥ ، مقابل نحو ١,٧٤ تريليون جنيه في نهاية العام المالي السابق ، و ذلك بمعدل نمو قدره ٢٠,٦% . كما يلاحظ إتجاه نسبة الودائع

بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع إلى الارتفاع، حيث بلغت نحو ١٨,٥% بنهاية يونيو ٢٠١٦ مقارنة بنحو ١٧,٩ بنهاية يونيو ٢٠١٥ ، مع زيادة حجمها بنسبة ١٦,٥% خلال هذه الفترة . و قد وصلت نسبة الإقراض و الخصم لجملة الودائع إلى نحو ٤٤,٥ % بنهاية يونيو ٢٠١٦ مقابل نحو ٤١,٤ % بنهاية يونيو ٢٠١٥.

أهم المؤشرات النقدية بنهاية العام المالي ٢٠١٦/١٥

	نهاية يونيو ٢٠١٥	نهاية يونيو ٢٠١٦
معدل نمو نقود الاحتياط (M٠) (٪)	٣٣,٣	١,٦-
معدل نمو المعروض النقدي (M١) (٪)	٢١,٦	١٤,٨
معدل نمو السيولة المحلية (M٢) (٪)	١٦,٤	١٨,٦
نسبة السيولة المحلية الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٢,٢	٧٥,٦
حجم الودائع المصرفية (تريليون جنيه)	١,٧٤	٢,١٢
الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع (٪)	١٧,٩	١٨,٥
نسبة الإقراض والخصم لجملة الودائع لدى البنوك (٪)	٤١,٤	٤٤,٥

المصدر: البنك المركزي المصري.
بداية من مارس ٢٠١٥ أضيفت بيانات المصرف العربي الدولي إلى المسح المصرفي وتأثرت بذلك الجداول المرتبطة به.

٥. سوق العمل والبطالة :

تستهدف الحكومة و الدوله الى خفض معدلات البطالة لتصل الى ١١,٩% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و الى ١٠,٩ خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ .و بلغ حجم القوة العاملة نحو ٢٨,٥ مليون فرد خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، و قد استمر اجمالى القوى العاملة فى ازدياد خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ٥٠٠ ألف فرد مع ثبات عدد المتعطلين عند ٣,٦ مليون فرد و انعكست الزياده فى ارتفاع عدد المشتغلين خلال الفترة ذاتها .

و إنخفض معدل البطالة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل الى ١٢,٥% خلال الربع الرابع من العام المالى مقارنة بنحو ١٢,٨% خلال الربع الأول من العام المالى و بنحو ١٢,٧% خلال الربع المماثل من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ .

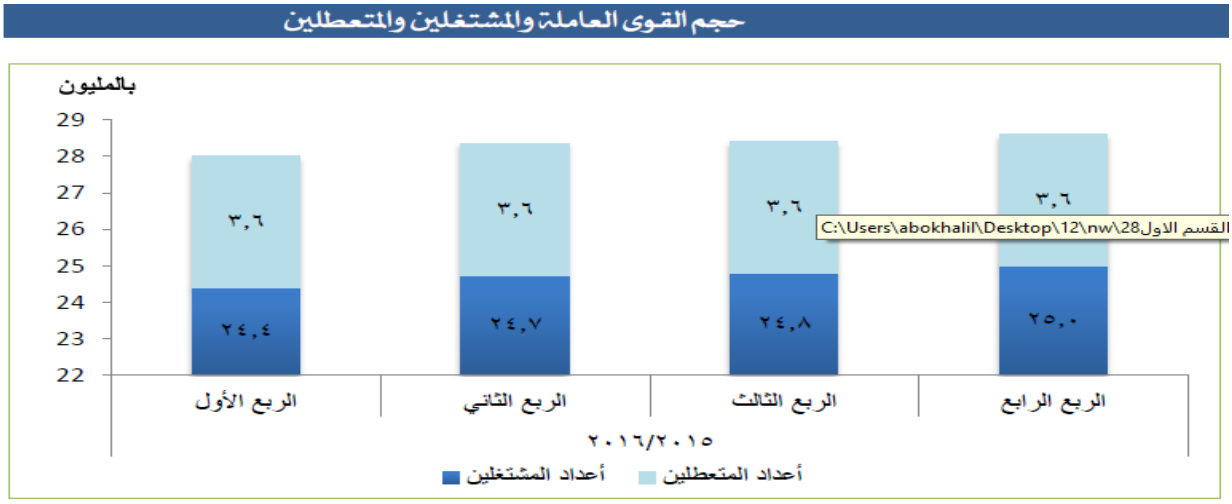

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة

٦. التضخم :

واصل معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلا ٢٣,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ ، ١٩,٤% فى نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١١,١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ . و هو ما يمكن تفسيره فى ضوء أستمرار أرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة " الطعام و الشراب " (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل تضخم العام) مسجلاً نحو ٢٨,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ و ٢١,٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ ، مقارنة ب ١٤,٦% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ .كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق و على رأسها " الملابس و الاحذية " و " الرعاية الصحية " و " السلع و الخدمات المتنوعة " .

و قد أرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة من يوليو –ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٦,٧% مقارنة بـ ٩,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

٢,٢,٢ المؤشرات الخارجية :

١. قطاع السياحة :

تراجعت أعداد السائحين بحوالى ٣٢,٤% مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، كما انخفض عدد الليالى السياحية الى نحو ٥١,٨ مليون ليلة سياحية بمعدل انخفاض حوالى ٤٧,٩% و كذلك حجم الأيرادات السياحية الى حوالى ٣,٨ مليار دولار بمعدل انخفاض حوالى ٤٨,٧%.

تراجعت الايرادات السياحية بنسبة ٤٨,٩% مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فى حين أرتفعت المدفوعات السياحية بنسبة ٢٢,٦% مما أدى الى تحول الفائض السياحى الى عجز يصل الى ٣٢٣,٥ مليون دولار مقابل فائض بلغ نحو ٤٠٢٣,٣ مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

و لقد ساهمت الايرادات السياحية بنحو ٢٢,٩% فى المتحصلات الخدمية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، و حوالى ١٠% من تغطية العجز التجارى ، و ساهمت الأيرادات السياحية فى الناتج المحلى الأجمالى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٠,٤% و المدفوعات السياحية بحوالى ٠,٢% .

أهم مؤشرات قطاع السياحة خلال عامي ٢٠١٥/١٤ و٢٠١٦/١٥

البيان	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	معدل النمو (٪)
أعداد السائحين (مليون سائح)	١٠,٢	٦,٩	٣٢,٤-
الليالي السياحية (مليون ليلة)	٩٩,٥	٥١,٨	٤٧,٩-
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	٧,٤	٣,٨	٤٨,٧-
نسب الإشغال (٪)	٣٦,٦	٣٢,٢١	-

المصدر: وزارة السياحة

السياحة و أثار تعويم سعر الصرف :

ويصب قرار تعويم الجنيه المصري في صالح السائح الأجنبي والعاملين في قطاع السياحة، حيث يشكل تراجع قيمة العملة المحلية (الجنيه) عامل جذب للسائحين بالقدوم إلى مصر، مما يرفع من عوائد قطاع السياحة.

فقبل التعويم، كان السائح الوافد الذي بحوزته ألف دولار مثلا، يحصل على سلع وخدمات بما يعادل ٨٧٠٠ جنيه، وفقا للسعر الرسمي، أصبح بعد التعويم لدية نحو ١٨ ألف جنيه لشراء مزيد من السلع والخدمات، وإن تحركت أسعارها، حسب نوعها، مستوردة أو محلية.

وتعول مصر على السياحة في توفير ٢٠% من احتياجاتها من العملة الصعبة، التي تراجعت كميتها في الفترة الأخيرة، ودفعت بالجنيه المصري إلى الهبوط أمام الدولار إلى نحو لامس ١٩ جنيها في السوق الرسمية .

والأسبوع الجاري، أعلنت أربع دول إسكندنافية رفع القيود المفروضة على سفر مواطنيها إلى بعض المناطق السياحية جنوبي سيناء، شمال شرقي مصر، منذ نحو ١٥ شهراً بعد حادثة سقوط الطائرة الروسية.

واحتلت مصر المرتبة الـ١٢ ضمن قائمة شبكة بلومبرج العالمية لأفضل ٢٠٠ وجهة سياحية نصحت قراءها بالتوجه إليها عام ٢٠١٧.

وقالت الشبكة الإخبارية إن زيارة مصر خلال العام الجاري ستكون أكثر جدوى من أي عام مضى، خاصة أنها أصبحت تملك فروعا من أكبر الفنادق السياحية المعروفة بالعالم مثل ريتز كارلتون ونصحتهم بزيارتها خاصة في شهر مارس.

يأتي ذلك في الوقت الذى تتوقع فيه الحكومة المصرية عودة السياحة الروسية وخاصا بعد إجراء التعديلات الأمنية المطلوبة على كافة المطارات المصرية، ولاسيما الإجراءات من قبل وزارة الداخلية

٢,٢,٣ القطاعات الأقتصادية :

تصدرت قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ القطاعات الاتية :

١- قطاع الصناعة التحويلية :

بلغ الناتج المحلى الاجمالى لقطاع الصناعات التحويلية (بالاسعار الثابتة) نحو ٢٢٧,٩ مليار جنية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بحوالى ٢٢٨,٣ مليار جنية خلال العام المالى السابق بمعدل طفيف بلغ نحو ٠,٢% و قد ساهم القطاع الخاص بنسبة ٩٠% من هذا الناتج بينما ساهم القطاع العام بالنسبة المتبقية .

جدول رقم (١/٣) أهم مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية خلال عام ٢٠١٦/١٥

البيان	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	معدل النمو (٪)
الناتج الصناعي (أسعار ثابتة، مليار جنيه)	٢٢٨,٣	٢٢٧,٩	٪٠,٢-
مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,٣	١٢	-
الاستثمارات الصناعية (أسعار جارية، مليار جنيه)	٤٢,١	٤٨,١	٪١٤,٣
مساهمة الاستثمارات الصناعية في إجمالي الاستثمارات (٪)	١٢,٦	١٢,٣	-

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١. قطاع البترول:

أستمر التأثير السلبى لتراجع الاسعار العالمية للبترول بالاضافة الى تباطؤ النمو العالمى على اداء قطاع البترول خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، حيث شهد ناتج القطاع تراجع فى معدلات النمو بنحو ٥,٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ . و كان أكبر تراجع فى ناتج انشطة الاستخراجات للغاز الطبيعى و ذلك بنسبة ١١% بينما انخفض ناتج انشطة أستخراجات البترول الخام بنسبة ١,٥% فى حين حققت انشطة الاستخراجات الاخرى نموا مقبولا خلال ذات الفترة ، و حققت الاستمارات المنفذة بقطاع البترول أرتفاعاً خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة بلغت ٥,٣% مقارنة بالعام المالى السابق ، حيث بلغت نحو ٦٣,٧ مليار جنية فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نحو ٦٠,٥ مليار جنية خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ . وقد شكلت استثمارت الشركات الاجنبية و المشتركة فى مجال البحث و التنمية اكثر من ٩٠% من اجمالى الاستثمارات المنفذة بالقطاع .

٢. قطاع الكهرباء و الطاقة:

بلغ معدل النمو الحقيقى لقطاع الكهرباء و الطاقة المتجددة نحو ٧,١% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل ٣٣ مليار جنية مقارنة بنحو ٣٠,٨ مليار جنية فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بمعدل نمو بلغ نحو

٤ % . وقد بلغت نسبة مساهمة قطاعات الكهرباء نحو ١,٧% من الناتج المحلى الاجمالى خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بنسبة بلغت ١,٦% خلال العام المالى السابق .

معدل النمو الحقيقي لقطاع الكهرباء
٢٠١٥/١٤ و٢٠١٦/١٥

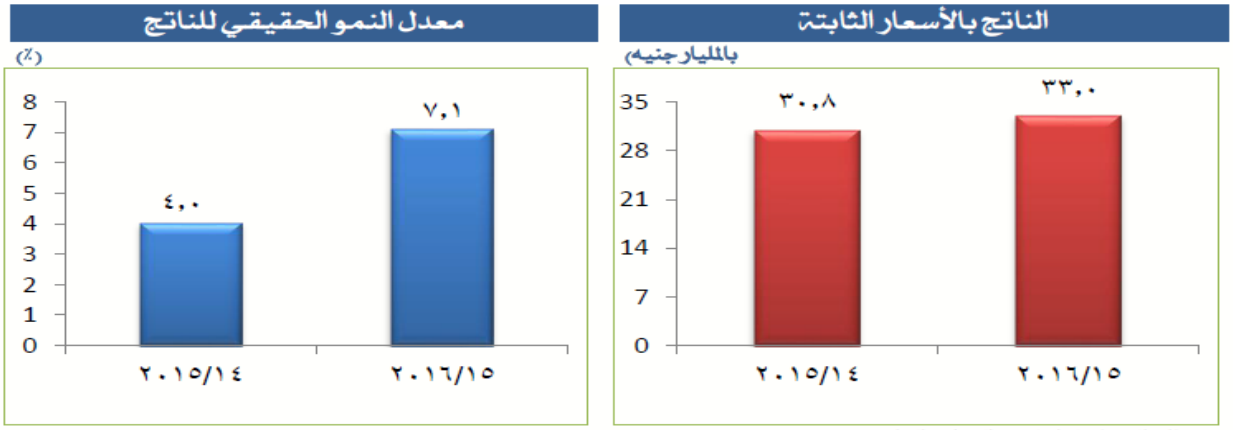

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٣. القطاع الإنشائى :

ارتفع معدل نمو القطاع الانشائى (التشييد و البناء و الانشطة العقارية) خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل الى ٦,٧% مقارنة بالعام المالى السابق . كما حقق قطاع التشييد و البناء نموا بنسبة ١٠,٨% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالعام المالى السابق . و يرجع ذلك بفضل البدء بتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى ، كما حققت استثمارات القطاع الانشائى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ نمو بلغ ٢٠% مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، و قد شكلت الاستثمارات العامة نسبة ١٨,٥% بينما شكلت الاستثمارات الخاصة نسبة ٨١,٥% .

شكل رقم (٤/٢) معدل النمو الحقيقي لناتج قطاع التشييد والبناء للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦

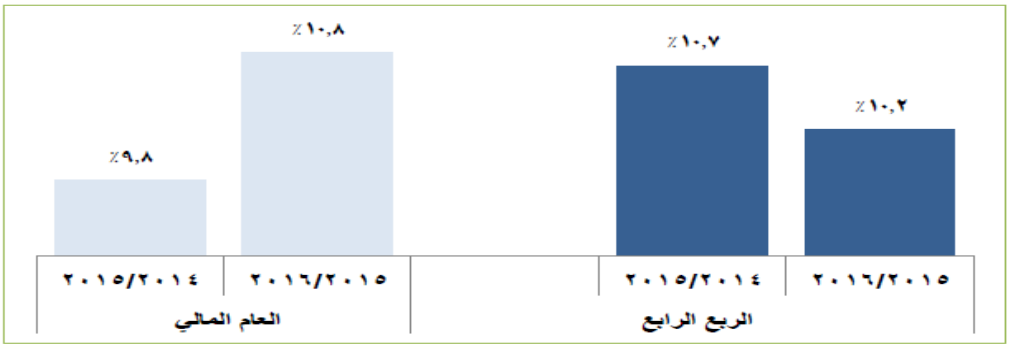

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٦/٢) أهم مؤشرات القطاع الإنشائي خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦

٤. **قطاع الصحة :**

بلغ ناتج قطاع الصحة (بالاسعار الثابتة) خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالى ٤٢٨٤١،٦ مليون جنية محققا نمو بلغ ٣،٨% مقارنة بالعام المالى السابق الذى بلغ ٣،٢% . و قد بلغت جملة استثمارات قطاع الصحة (بالاسعار الجارية) خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالى ٨،٢ مليار جنية بمعدل نمو ١١،٧% بالمقارنة بالعام السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ . و استحوذت أستثمارت القطاع الخاص على النسبة الأكبر من استثمارات قطاع الخدمات الصحية خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، و ذلك بنسبة بلغت ٥٠% فى حين شكلت أستثمارات القطاع الحكومى نسبة ٤٧% ، اما استثمارات الهيئات الاقتصادية فشكلت حوالى ٣% من جملة الأستثمارت .

٥. **قطاع الزراعة و الرى:**

بلغت قيمة الناتج المحلى لقطاع الزراعة و الغابات و الصيد نحو ٢١٣مليار جنية ، و قد اتسم معدل النمو القطاع بالثبات خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عند نسبة ٣،١% مقارنة بالعام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ . و بلغ اجمالى الاستثمارات المنفذة فى قطاع الزراعة و الرى و استصلاح الاراضى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١٦،٥ مليار جنية بنسبة ٤،٢% من اجمالى الاستثمارات ، و بمعدل نمو ٢٣،١% و لقد استأثر القطاع الخاص بنحو ١١،٢ مليار جنية من أجمالى الاستثمارات ، تلاها القطاع الحكومى بحوالى ٥،١ مليار جنية .

٦. **قطاع الأتصالات و تكنولوجيا المعلومات:**

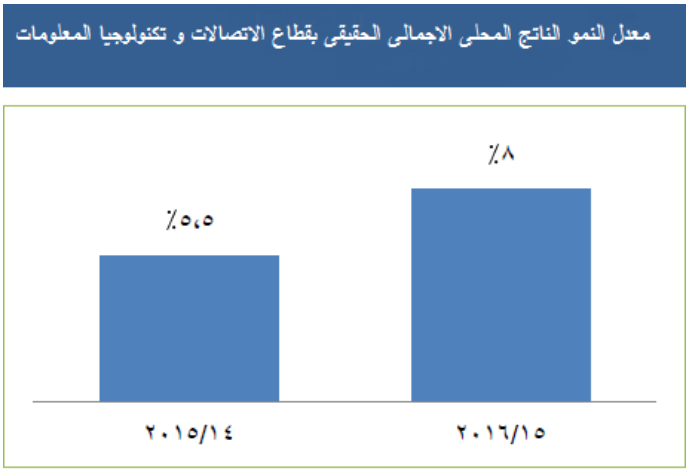

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ارتفع حجم الناتج المحلى لقطاع الأتصالات و تكنولوجيا المعلومات خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالعام المالى السابق . حيث سجل الناتج نحو ٦١،٩٠٥ مليار جنية فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٥٧،٣٣٥ مليار جنية فى العام المالى السابق ، و ذلك بمعدل نمو نحو ٥،٥% فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ . و قد بلغت مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الأجمالى بالأسعار الثابتة نحو ٣،٢ % خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . و قد شهد معدل نمو الناتج المحلى للقطاع نمواً

ملحوظا خلال عامى المقارنة ، حيث سجل نمو بلغ نحو ٨,٤% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نحو ٥,٧% فى العام المالى السابق .

بلغ حجم أستثمارات قطاع الأتصالات و تكنولوجيا المعلومات خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢٣,٦ مليار جنية مقابل ١٨,٩ مليار فى العام المالى السابق بنسبة زيادة بلغت ٢٤,٧% . و شكلت نسبة الأستثمارات الخاصة المنفذة نحو ٩٥% من إجمالى الأستثمارات الكلية .